

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة ١٤٦٠

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الثلاثاء، ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٨، الساعة ١٠/١٠

الرئيس: السيد حسام الدين آلا (الجمهورية العربية السورية)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.18-21755(A)



* 1 8 2 1 7 5 5 *

الرئيس: أصحاب السعادة، الزملاء الأعزاء السيدات والسادة أسعد الله صباحكم، أعلن افتتاح الجلسة العامة رقم ١٤٦٠ لمؤتمر نزع السلاح. كما سبق لي أن أشرت خلال الأسبوع الماضي، فقد تابعت مشاوراتي بشأن برنامج العمل للمؤتمر وذلك بموجب المادة ٢٩ من النظام الداخلي. وأود أن أقدم لكم اليوم عرضاً موجزاً لنتائج تلك المشاورات، إلا أنني أعتزم أن أؤجل هذا الجانب إلى مرحلة لاحقة من الجلسة الحالية، وذلك بعد أن نستمع إلى بيانات الدول التي طلبت الإدلاء ببيانات خلال هذه الجلسة. وسأبدأ بإعطاء الكلمة للمتكلم الأول على القائمة السيد مندوب فنزويلا سعادة السفير خورخي فاليرو الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة الـ ٢١. تفضلوا سعادة السفير.

السيد خورخي فاليرو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): شكراً لكم سيدي الرئيس. لي الشرف بأن أتكلم نيابة عن مجموعة الـ ٢١. تهنئكم المجموعة على توليك رئاسة مؤتمر نزع السلاح وتعرب عن امتنانها للأسلوب المنفتح والشفاف والفعال الذي تُسيرون به العمل. وتودُّ المجموعة أيضاً أن تتوجه بالشكر إلى كل من رؤساء العام الفارط وهذا العام لجهودهم التي مكنت المؤتمر من استئناف عمله الموضوعي والمفاوضات بأسرع ما يمكن من أجل إنهاء حالة الجمود التي طال أمدها.

وُرحب المجموعة بمبادرة الأمين العام للأمم المتحدة وبالاهتمام الشخصي الذي أبداه بمسائل نزع السلاح. وأعضاء المجموعة بصدد دراسة خطة نزع السلاح المعنونة *تأمين مستقبلنا المشترك* التي قُدمت في جنيف في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٨. ويرغبون في تسليط الضوء مرة أخرى على أن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد المنعقد بتكليف من دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح. وتود المجموعة التشديد على أهمية الإبقاء على هذا المحفل والحفاظ على جوهره ودوره وولايته.

ونود أن نؤكد على الحاجة إلى مضاعفة جهودنا من أجل تعزيز المؤتمر وتنشيطه والحفاظ على مصداقيته عن طريق استئناف أعماله الموضوعية بما في ذلك المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي. وتكرر مجموعة الـ ٢١ التأكيد على ورقة عملها المتعلقة بنزع السلاح النووي (CD/2099) وعلى كل الوثائق الأخرى التي قدمتها إلى المؤتمر في ٢٠١٧.

ويبقى نزع السلاح النووي في صدارة أولويات المجتمع الدولي، وتكرر مجموعة الـ ٢١ الإعراب عن قلقها الشديد إزاء الخطر الذي يشكله وجود الأسلحة النووية واحتمال استخدامها أو التهديد باستخدامها على بقاء البشرية.

وتشديداً على التزامها الجاد بنزع السلاح النووي، تؤكد المجموعة على الحاجة الملحة إلى إجراء المفاوضات بشأن هذه المسألة دون تأخير في مؤتمر نزع السلاح. ولما كانت هذه المفاوضات في صدارة الأولويات، فإن على المؤتمر أن يشرع في التفاوض على برنامج مرحلي من أجل القضاء التام على الأسلحة النووية عن طريق وضع اتفاقية حظر امتلاك الأسلحة النووية واستحداثها وإنتاجها وتخزينها ونقلها واستعمالها، بما يُفضي إلى القضاء على الأسلحة النووية عالمياً وبطريقة غير تمييزية ويمكن التحقق منها ضمن إطار زمني محدد. وفي ذلك السياق، تشير المجموعة إلى ورقة عملها CD/2063 التي تدعو فيها إلى التعجيل بإطلاق المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي في المؤتمر والتفاوض على وجه التحديد، على وضع اتفاقية شاملة بشأن

الأسلحة النووية تحظر امتلاك الأسلحة النووية واستحداثها وإنتاجها وحيازتها وتجريبها وتخزينها ونقلها واستخدامها أو التهديد باستخدامها، وتقضي بتدميرها.

وُرحب المجموعة بالإعلان الرسمي الصادر لأول مرة في التاريخ عن دول أمريكا اللاتينية والكاربي كمنطقة سلام، بمناسبة القمة الثانية لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي عُقدت في مدينة هافانا بكوبا يومي ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. ويتضمن ذلك الإعلان التزام جميع دول المنطقة بتعزيز نزع السلاح النووي باعتباره هدفاً ذا أولوية وبالمساهمة في نزع السلاح العام الكامل. ونرجو أن تتبع هذا الإعلان إعلانات سياسية أخرى عن مناطق سلام في أنحاء أخرى من العالم.

وترحب المجموعة بإعلان كيتو السياسي الذي اعتمد في القمة الرابعة لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي عُقدت في مدينة كيتو، بإكوادور في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ والذي يعيد التأكيد من جملة أمور، على التزام جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بصون السلم والأمن الدوليين والاستقلال السياسي ونزع السلاح وبما يُفضي إلى نزع السلاح العام الكامل والقابل للتحقق منه. وُرحب المجموعة أيضاً بالإعلان السياسي لبونتا كانا الذي اعتمد في القمة الخامسة لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي عُقدت في مدينة بونتا كانا بجمهورية الدومينيكان في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، والذي يعيد التأكيد على التزام الجماعة بتنفيذ الحظر الكامل للأسلحة النووية والقضاء التام عليها. وتعيد جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التأكيد على التزامها بتعزيز أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بصفتهما منطقة سلام، وتشدد على خلوها من الأسلحة النووية على النحو الذي حددته معاهدة تلاتيلولكو.

وُرحب المجموعة بالذكرى الخمسين لمعاهدة تلاتيلولكو في ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٧ بالمكسيك، التي احتُفل بها في إطار الدورة الخامسة والعشرين للمؤتمر العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وُرحب المجموعة كذلك بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في إفريقيا وتُعرف بمعاهدة بليندايا الموقعة في القاهرة بمصر عام ١٩٩٦. وترمي المعاهدة التي دخلت حيز النفاذ في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى منع إقامة أجهزة متفجرة نووية وتحظر تجريب الأسلحة النووية وإلقاء النفايات الإشعاعية في القارة. وقد أُسست المفوضية الأفريقية للطاقة النووية من أجل ضمان الوفاء بالالتزامات المتعهد بها بموجب هذه المعاهدة.

وُعيد المجموعة التأكيد على الصلاحية المطلقة للدبلوماسية متعددة الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، وتُعرب عن تصميمها على تعزيز مبدأ تعددية الأطراف باعتباره أساس التفاوض في هذين المجالين. وُرحب المجموعة بالاجتماع رفيع المستوى الذي عقدته الجمعية العامة في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ بشأن نزع السلاح النووي وتُعيد التأكيد على قرار المتابعة المتعلق بهذه المسألة (A/RES/72/251). وكما بين الأمين العام السابق للأمم المتحدة، على حق، خلال مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٥: "أظهر الاجتماع العام رفيع المستوى للجمعية العامة بقاء هذه المسألة أولوية دولية كبرى تستحق أعلى درجات الاهتمام". وفي هذا الصدد، تدعم المجموعة الأهداف التي وُضعت بموجب هذا القرار، بشكل كامل، وخاصة دعوة الجمعية العامة المؤتمر إلى اتخاذ قرار عاجل ببدء المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي ولا سيما التفاوض

على إدراج اتفاقية شاملة لحظر امتلاك الأسلحة النووية واستحداثها وإنتاجها وحيازتها وتجريبها وتخزينها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها، والقضاء بتدميرها. وستُدلي مجموعة الـ ٢١ ببيان مستقل في هذا الشأن خلال الجلسة العامة للمؤتمر.

وُثِرَحب المجموعة أيضاً بقرار عقد ندوة دولية عالية المستوى للأمم المتحدة نزع السلاح النووي، بنيويورك، في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٨ لاستعراض التقدم المحرز في هذا الشأن. وُثِرَحب المجموعة، مع التقدير، بإقرار ٢٦ أيلول/سبتمبر يوماً عالمياً للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، تماماً كما تُرحب باجتماع الجمعية العامة العام الرفيع المستوى الذي يُنظَّم سنوياً لإحياء وتعزيز هذا الالتزام. وتود المجموعة استعراء الانتباه إلى الأنشطة التي نُظمت في جميع أنحاء العالم للاحتفال بهذا اليوم العالمي وتدعو الحكومات والبرلمانات والمجتمع المدني إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات لإحياء هذه المناسبة في كل عام.

وُثِعِد المجموعة التأكيد على أهمية آلية نزع السلاح متعددة الأطراف. وتشير إلى التقرير الذي قدمه الفريق العامل المفتوح باب العضوية بتكليف من الجمعية العامة للأمم المتحدة لوضع مقترحات للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي متعددة الأطراف بهدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه. وتأمل المجموعة في أن يُسهم ذلك في إجراء المفاوضات بشأن السلاح النووي في المؤتمر وأن يُسهم خاصة في إدراج اتفاقية شاملة لحظر امتلاك الأسلحة النووية واستحداثها وإنتاجها وحيازتها وتجريبها وتخزينها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها، والقضاء بتدميرها.

وُثُحِيط المجموعة علماً باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧ خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض على صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية، تمهيداً للقضاء التام عليها بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٥٨/٧١، الذي عُقد بنيويورك في الفترة من ٢٧ إلى ٣١ آذار/مارس ومن ١٥ حزيران/يونيه إلى ١٧ تموز/يوليه عام ٢٠١٧.

وُثِعِد المجموعة التأكيد على أن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي الضمان الوحيد الذي يحول دون استعمال هذه الأسلحة أو التهديد باستعمالها. وفي انتظار أن تتحقق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، تعيد المجموعة التأكيد على الضرورة الملحة لإبرام صك عالمي وملزم قانوناً وغير مشروط لتأمين حماية فعلية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية من التعرض إلى استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها، باعتبار ذلك مسألة ذات أولوية قصوى. وتود المجموعة الإعراب عن قلقها إزاء عدم إحراز أي تقدم ملموس في هذا الشأن، رغم التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية والطلبات طويلة الأمد التي قدمتها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من أجل الحصول على هذه الضمانات الملزمة قانوناً.

وما يُثير قلقاً أكبر هو تعرض دول غير حائزة للأسلحة النووية إلى تهديدات نووية، صريحة كانت أم ضمنية، من بلدان حائزة للأسلحة النووية دون مراعاة التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وتدعو المجموعة أيضاً إلى البدء في المفاوضات بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن اتفاقية دولية تحظر استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها تحت أي ظرف كان، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٥٩/٧٢.

وتتفق المجموعة مع البيان الذي أدلى به الأمين العام السابق للأمم المتحدة في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٥ أن هنالك فهماً متنامياً لما يسببه أي استعمال للأسلحة النووية من عواقب كارثية على الإنسانية، وتُرحب في هذا الصدد بعقد مؤتمرات بشأن هذه المسألة في أوسلو يومي ٤ و ٥ آذار/مارس ٢٠١٥، وفي المكسيك يومي ١٣ و ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٤، وفي فيينا يومي ٨ و ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

وترغب المجموعة، في هذا السياق، في الإعراب عن بالغ قلقها إزاء ما قد ينتج عن عملية تفجير أي سلاح نووي من حالات موت ودمار مباشرة وعشوائية وواسعة النطاق، وما يترتب عن ذلك من عواقب كارثية وطويلة الأمد على صحة الإنسان والبيئة والموارد الاقتصادية الحيوية الأخرى، مما يُعرض الأجيال الحالية والمقبلة للخطر. وتؤمن المجموعة بوجود أن يكون الإدراك الكامل للعواقب الكارثية التي تُخلفها الأسلحة النووية أساس كل النهج والجهود والالتزامات الدولية الموجهة إلى مسألة نزع السلاح النووي على أساس عملية شاملة تُشارك فيها جميع الدول.

ويُرحب أعضاء مجموعة الـ ٢١ الذين هم دول أطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بروح النتائج التي أسفرت عنها المؤتمرات فيما يتعلق بأثر الأسلحة النووية على الإنسانية. وندعو جميع الدول الأطراف في المعاهدة، الحائزة للأسلحة النووية إلى تنفيذ التزامها بتحقيق الإزالة الكاملة لترساناتها النووية، بما يُفضي إلى نزع السلاح النووي، وهو ما تلتزم به جميع الدول الأطراف بموجب المادة ٦. ونظراً لما تسببه عملية تفجير سلاح نووي من عواقب كارثية على الإنسانية ومخاطر وتهديدات غير مقبولة، سنسعى إلى التعاون مع جميع الجهات المعنية في بذل الجهود من أجل حظر وإزالة الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، نخطط علماً بالقرارات ذات الصلة التي اعتمدت خلال الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

وترغب مجموعة الـ ٢١ في الإعراب عن خيبة أملها إزاء فشل مؤتمر نزع السلاح في الاضطلاع بأي عمل موضوعي مدرج في جدول أعماله. وتخطط المجموعة علماً بمختلف الجهود المبذولة من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل المؤتمر، وبجميع القرارات والجهود والمقترحات اللاحقة بهدف تحقيق هذا الغرض. وتُرحب المجموعة بالقرار الذي اعتمدته المؤتمر في ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٨ برئاسة سري لانكا بإنشاء هيئات فرعية معنية بالبنود من ١ إلى ٤ من جدول الأعمال، وهيئة أخرى معنية بالبنود ٥ و ٦ و ٧، والتي قد تنظر أيضاً في مسائل ناشئة وأخرى تتعلق بالعمل الموضوعي للمؤتمر، بما يتوافق مع الفقرة ٢٣ من نظام المؤتمر الداخلي.

وتكرر المجموعة التأكيد على الحاجة الملحة لاضطلاع المؤتمر بولايته على النحو المبين أثناء الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح وإلى اعتماد وتنفيذ برنامج عمل متوازن وشامل استناداً إلى جدول أعماله، مع مراعاة المصالح الأمنية لجميع الدول ومعالجة المسائل الأساسية ومن بينها مسألة نزع السلاح، ضمن جملة من الأمور الأخرى، بما يتوافق مع النظام الداخلي للمؤتمر وخاصة قاعدة توافق الآراء.

وتشجعكم المجموعة، سيادة الرئيس، على توجيهنا وعلى مواصلة إجراء المشاورات واسعة النطاق مع جميع وفود المؤتمر لتحقيق هذا الهدف. وتؤمن المجموعة أيضاً بأن تعزيز عمل

آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح يكمن في ممارسة الإرادة السياسية اللازمة، مع مراعاة المصالح الأمنية المشتركة بين جميع الدول.

وبينما تُعرب المجموعة عن قلقها إزاء الإخفاق المستمر في التوصل إلى توافق آراء بشأن تنفيذ جدول أعمال نزع سلاح متعدد الأطراف ضمن آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، ولا سيما الوفاء بالالتزامات المتعلقة بنزع السلاح النووي باعتباره أول الأولويات، تُعيد التأكيد على تأييدها لفكرة عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح في وقت مبكر. وتُعرب عن بالغ قلقها إزاء عدم عقد الدورة الاستثنائية حتى الآن.

وتُرحب المجموعة بالنتائج الموفقة التي توصل إليها الفريق العامل مفتوح العضوية، الذي اجتمع عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٥/٦٦ ومقرر الجمعية العامة ٥٥١/٧٠ وعقد دوراته الموضوعية في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ تحت قيادة إكوادور. واعتمد الفريق العامل توصيات، بتوافق آراء، لتحديد الأهداف ووضع جدول أعمال للدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. وأعاد التأكيد أيضاً على أهمية آلية الأمم المتحدة القائمة لنزع السلاح وبحث سبل تعزيزها وجعلها أكثر فعالية. وتُرحب مجموعة الـ ٢١ بموافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة على تقرير الفريق العامل مفتوح العضوية والتوصيات الموضوعية الواردة فيه.

وتُكرر مجموعة الـ ٢١ التأكيد على أهمية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط وتأسف بشدة للتأخر في اعتماد تدابير ملموسة لتحقيق هذا الغرض. ويرغب أعضاء مجموعة الـ ٢١ وهم دول أطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في الإعراب عن خيبة أملهم وقلقهم الشديد إزاء إقدام ثلاث دول أطراف من بينها دولتان تضطلعان بمسؤولية خاصة باعتبارها وديعتي المعاهدة وراعتي القرار الذي اتخذته مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتقديمها في ١٩٩٥، بشأن الشرق الأوسط، على عرقله توافق الآراء بشأن مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر التاسع لاستعراض المعاهدة، بما في ذلك عملية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط على النحو الذي دعا إليه قرار ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. وقد يُقوض ذلك الجهود الرامية إلى تعزيز نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بالكامل.

ويُعيد أعضاء مجموعة الـ ٢١ وهم دول أطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التأكيد على أن القرار ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط لا يزال يشكل أساس إنشاء هذه المنطقة وأنه لا يزال صالحاً حتى التنفيذ الكامل. ويرغب أعضاء مجموعة الـ ٢١ وهم دول أطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أيضاً في الإعراب عن قلقهم الشديد جداً إزاء عدم تنفيذ القرار ١٩٩٥، ويدعون، وفقاً لما تتضمنه الفقرة ٦ من القرار، "جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية، أن تمد يد التعاون وأن تبذل قصارى جهدها من أجل كفالة قيام الأطراف الإقليمية، في وقت مبكر، بإنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط" ويُعيدون التأكيد على ضرورة اتخاذ رُعاة القرار جميع التدابير اللازمة لتنفيذه بشكل كامل دون مزيد من التأخير.

ويرغب أعضاء مجموعة الـ ٢١ وهم دول أطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في الإعراب عن قلقهم البالغ إزاء الفشل المستمر في تنفيذ القرار ١٩٩٥، وهو ما يتعارض مع قرارات المؤتمرات الاستعراضية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ذات الصلة، وهو ما يقوض مصداقية المعاهدة ويُخل بالتوازن الحساس بين ركائزها الثلاث نظراً لأن تمديد المعاهدة لأجل غير مسمى مرتبط ارتباطاً وثيقاً بتنفيذ القرار ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط. وفي هذا السياق، يُعيد أعضاء مجموعة الـ ٢١ وهم دول أطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التأكيد على ضرورة الملحة لانضمام دولة إسرائيل إلى المعاهدة دون مزيد من التأخير وإخضاع جميع منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونظراً لأنه من شأن عدم التوصل إلى اتفاق بشأن الوثيقة الختامية أن يؤدي إلى تقويض نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يُشدد أعضاء مجموعة الـ ٢١ وهم دول أطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على استمرار صلاحية الالتزامات التي قُطعت في السنوات ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، وبالأخص الالتزام المطلق بنزع السلاح النووي، ويدعون إلى تنفيذها الكامل دون مزيد من التأخير.

وتقر المجموعة بأهمية مواصلة المشاورات بشأن إمكانية توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح وتُشدّد على الحاجة الملحة لمعالجة التضارب السائد بين عدم إحراز تقدم في مسألة نزع السلاح وزيادة التشديد على عدم الانتشار وبذل الجهود على تحقيقه. وتدعو المجموعة سائر الدول الأطراف، على سبيل الأولوية، إلى إبداء دعمها لنزع السلاح وعدم الانتشار والاستثمار في التثقيف بشأنهما بأسلوب متوازن من خلال التدريب وبرامج الزمالة التي تقدمها الأمم المتحدة.

وتقر المجموعة أيضاً بأهمية زيادة التعاون بين المجتمع المدني ومؤتمر نزع السلاح بما يتماشى مع القرارات التي اتخذها المؤتمر وتواصل دعم تعزيز تفاعل المؤتمر مع المجتمع المدني. وفي هذا الصدد، تُرحب المجموعة بعقد المنتدى المشترك غير الرسمي بين مؤتمر نزع السلاح والمجتمع المدني في ١٩ آذار/مارس ٢٠١٥ وبعقد منتدى مشترك غير رسمي ثانٍ بين مؤتمر نزع السلاح والمجتمع المدني بتاريخ ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

الرئيس: أشكر سعادة السفير خورخي فاليرو، ممثل فنزويلا على بيانه وعلى كلماته الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة وعلى الدعم الذي عبر عنه لجهود الرئاسة. وأعطي الكلمة لممثل باكستان، سعادة السفير فاروق أميل الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة الـ ٢١ أيضاً.

السيد أميل (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أتشرف بالإدلاء بالبيان التالي، بالنيابة عن مجموعة الـ ٢١، بشأن الضمانات الأمنية السلبية. تعيد مجموعة الـ ٢١ التأكيد على أن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي الضمان المطلق الوحيد دون استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. وتظل المجموعة مقتنعة بأنه طالما وُجدت الأسلحة النووية، ظلت مخاطر استعمالها أو التهديد باستعمالها قائمة. لذا، وعلى ضوء بيان المجموعة الذي أدلت به دولة فنزويلا اليوم، على مؤتمر نزع السلاح أن يبدأ بإجراء المفاوضات ضمن برنامج مرحلي من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، وإدراج اتفاقية بشأن الأسلحة النووية تحظر امتلاكها واستحداثها وإنتاجها وحيازتها وتجريبها وتخزينها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها، وفقاً للتكليف الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة الوارد في قرارها ٣٢/٦٨، بما يُفضي إلى

التوصل إلى اتفاق بشأن إزالة الأسلحة النووية على الصعيد العالمي وبطريقة غير تمييزية وقابلة للتحقق منها ضمن إطار زمني محدد.

وفي انتظار تحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، تُعيد المجموعة التأكيد، من باب الأولوية، على ضرورة الملحة للتوصل إلى اتفاق مبكر على صك عالمي وغير مشروط وغير قابل للإلغاء، ومُلزم قانوناً لضمان الحماية الفعلية للبلدان غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها تحت أي ظرف كان، على النحو المطلوب في القرار ٢٥/٧٢ الذي اتخذته الجمعية العامة. وينبغي أن يكون هذا الصك واضحاً وذا مصداقية وخالياً من الغموض وغير تمييزي وينبغي أيضاً أن يستجيب لشواغل جميع الأطراف.

وتشدد المجموعة بالأخص على ضرورة أن تكون الضمانات الأمنية السلبية المقدمة في إطار صك مُلزم قانوناً، خالية من أية شروط. وتُعيد المجموعة التأكيد على حق الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في أن تسلم من هجوم أو تهديد الدول الحائزة للأسلحة النووية باستعمال الأسلحة النووية وتدعو بشدة الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الامتناع عن أي من هذه النشاطات أو التهديدات، علنية كانت أم ضمنية. وتُشدّد المجموعة على الاستنتاج الذي توصلت إليه محكمة العدل الدولية بالإجماع والذي يقضي بوجود التزام بمواصلة المفاوضات بنية حسنة واختتامها بما يُفضي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة. وتُشير المجموعة إلى الاجتماع رفيع المستوى الذي عقدته الجمعية العامة بشأن نزع السلاح في ٢٦ من أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، الذي بيّن بقاء هذه المسألة أولوية دولية كبرى. وتدعم المجموعة قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ٣٢/٦٨ و ٥٨/٦٩ و ٣٤/٧٠ و ٧١/٧١ و ٢٥١/٧٢ وتدعو إلى تنفيذها بشكل كامل في متابعة لهذا الاجتماع.

وترغب مجموعة الـ ٢١ في تسليط الضوء على أهمية الاحتفال بيوم ٢٦ أيلول/سبتمبر باعتباره اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية بغية تحقيق هذا الهدف وتُرحب بقرار عقد مؤتمر دولي عالي المستوى للأمم المتحدة بشأن نزع السلاح النووي في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٨.

وتود المجموعة استرعاء الانتباه إلى الأهداف المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ٤٨/٧٢ بشأن تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، وهو قرار يُعيد التأكيد على تعددية الأطراف، ضمن أمور أخرى، باعتبارها المبدأ الأساسي في حل مشاكل نزع السلاح وعدم الانتشار.

وتُشدّد المجموعة بالإضافة إلى ذلك على الحاجة إلى إنهاء دور الأسلحة النووية في مذاهب الدفاع الاستراتيجي والسياسات الأمنية والاستراتيجيات العسكرية التي لا تُبرر استعمال الأسلحة النووية والتهديد باستعمالها فحسب وإنما تتمسك بمفاهيم لا تُبرر لها في الأمن الدولي بحجة تعزيز وتطوير التحالفات العسكرية وسياسات الردع النووي.

وفي انتظار الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، ترى المجموعة أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية حسب ما تُملية أحكام الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح، خطوة إيجابية وتدير هام في الطريق إلى تعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد العالمي. وفي هذا السياق، تُرحب المجموعة بالمناطق الخالية من السلاح النووي التي

أنشأت بموجب مُعاهدات ثلاثيلوكو، وراروتونغغا، وبانكوك، وبليندانا وسوميبالاينسك، ومنغوليا باعتبارها بلداناً خالية من السلاح النووي.

وُتُرحب مجموعة الـ ٢١ بالقرار ٦٦/٦٩ الذي اتخذته الجمعية العامة بشأن عقد المؤتمر الثالث للدول الأطراف في معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والدول الموقعة عليها ومنغوليا ليوم واحد بنيويورك عام ٢٠١٥ تحت قيادة اندونيسيا، وتُشير بتقدير إلى الجهود المختلفة التي بُذلت من أجل تحقيق نتائج ملموسة في هذا الشأن. وتُكرر المجموعة التأكيد على ضرورة تقديم الدول الحائزة للأسلحة النووية ضمانات غير مشروطة للدول الواقعة ضمن المناطق الخالية من الأسلحة النووية بشأن عدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. وتحت المجموعة، في هذا السياق، الدول الحائزة للأسلحة النووية على سحب جميع التحفظات والإعلانات التفسيرية المقدمة بشأن بروتوكولات معاهدات إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية.

وُتُرحب المجموعة بإعلان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي رسمياً منطقة سلام لأول مرة في التاريخ خلال القمة الثانية لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي عُقدت بمدينة هافانا في كوبا يومي ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، والتي التزمت بموجبه جميع دول المنطقة بتعزيز نزع السلاح النووي باعتباره هدفاً ذا أولوية، وبالمساهمة في نزع السلاح العام والكامل. ونأمل أن تتبع هذا الإعلان إعلانات أخرى عن مناطق سلام في أنحاء أخرى من العالم.

وُتُرحب المجموعة بإعلان كيتو السياسي الذي اعتمد خلال القمة الرابعة لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعقودة في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ في كيتو، بإكوادور، والذي يُعيد التأكيد على التزام الدول الأطراف في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين والاستقلال السياسي ونزع السلاح المفوضي إلى نزع السلاح العام والكامل والقابل للتحقق منه.

وُتُرحب المجموعة أيضاً بإعلان بونتا كانا السياسي الذي اعتمد خلال القمة الخامسة لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المنعقدة في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ في بونتا كانا في الجمهورية الدومينيكية، والذي يُعيد التأكيد على التزام الدول الأطراف في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بتحقيق حظر الأسلحة النووية وإزالتها بالكامل. وتُعيد الدول الأطراف في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التأكيد على التزامها بتعزيز أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي باعتبارها منطقة سلام، وتُشدّد على وضعها باعتبارها منطقة خالية من الأسلحة النووية أنشأت بموجب معاهدة ثلاثيلوكو.

وُتُرحب المجموعة بإحياء الذكرى الخمسين لمعاهدة ثلاثيلوكو في ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٧ في المكسيك في إطار الدورة الخامسة والعشرين للمؤتمر العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتُكرر المجموعة التأكيد على دعمها القوي للإنشاء المبكر لمنطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ولهذا الغرض، تُعيد المجموعة التأكيد على الحاجة إلى التعجيل بإنشاء هذه المنطقة استجابة لقرار مجلس الأمن ٤٨٧(١٩٨١)، وللفقرة ١٤ من قرار المجلس ٦٨٧(١٩٩١) والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة.

ويرغب أعضاء مجموعة الـ ٢١ وهم دول أطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في الإعراب عن خيبة أملهم وقلقهم الشديد إزاء إقدام ثلاث دول أطراف من بينها دولتان تضطلعان بمسؤولية خاصة باعتبارهما وديعتي المعاهدة وراعتي القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذته مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها، ١٩٩٥، على عرقلة توافق الآراء بشأن مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر التاسع لاستعراض معاهدة عدم الانتشار، بما في ذلك عملية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط على النحو الذي دعا إليه القرار ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط.

وقد يُقوض ذلك الجهود الرامية إلى تعزيز نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بالكامل.

ويُعيد أعضاء مجموعة الـ ٢١ وهم دول أطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التأكيد على أن القرار ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط لا يزال يشكل أساس إنشاء هذه المنطقة وأنه لا يزال صالحاً حتى التنفيذ الكامل.

ويرغب أعضاء مجموعة الـ ٢١ وهم دول أطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أيضاً في الإعراب عن قلقهم الشديد جداً إزاء عدم تنفيذ القرار ١٩٩٥، ويدعون، وفقاً لما تتضمنه الفقرة ٦ من القرار، "جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية، إلى أن تمد يد التعاون وأن تبذل قصارى جهدها من أجل كفالة قيام الأطراف الإقليمية، في وقت مبكر، بإنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط" ويُعيدون التأكيد على ضرورة اتخاذ رُعاة القرار لجميع التدابير اللازمة لتنفيذه بشكل كامل دون مزيد من التأخير.

ويرغب أعضاء مجموعة الـ ٢١ وهم دول أطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في الإعراب عن قلقهم البالغ إزاء الفشل المستمر في تنفيذ القرار ١٩٩٥، وهو ما يتعارض مع قرارات المؤتمرات الاستعراضية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ذات الصلة، وهو ما يُقوض مصداقية المعاهدة ويُخل بالتوازن الحساس بين ركائزها الثلاث نظراً لأن تمديد المعاهدة لأجل غير مسمى مرتبط ارتباطاً وثيقاً بتنفيذ القرار ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط. وفي هذا السياق، يُعيد أعضاء مجموعة الـ ٢١ وهم دول أطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التأكيد على ضرورة الملحة لانضمام دولة إسرائيل إلى المعاهدة دون مزيد من التأخير وإخضاع جميع إنشاءاتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ورغم إيمان المجموعة بأن المناطق الخالية من الأسلحة النووية تُشكل خطوة إيجابية في الطريق إلى تعزيز نزع السلاح النووي وعدم الانتشار على الصعيد العالمي، إلا أنها لا تُؤيد الحجة القائلة بكفاية الإعلانات التي قامت الدول الحائزة للأسلحة النووية بإصدارها أو بأنه لا ينبغي الوفاء بالضمانات الأمنية إلا في سياق المناطق الخالية من الأسلحة النووية.

بالإضافة إلى ذلك، ونظراً إلى القيود الجغرافية ذات الصلة، لا يُمكن أن تحل الضمانات الأمنية للدول الأطراف في المناطق الخالية من الأسلحة النووية محل الضمانات الأمنية العالمية والمُلزمة قانوناً.

وتُشير المجموعة إلى أن توفير الضمانات الأمنية كان مطلب الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في ستينيات القرن العشرين وأنه تبلور في عام ١٩٦٨ خلال المرحلة الختامية للمفاوضات بشأن معاهدة عدم الانتشار النووي. ولكن جواب الدول الحائزة للأسلحة النووية كان، كما بينه قراراً مجلس الأمن ٢٢٥ (١٩٦٨) و ٩٨٤ (١٩٩٥)، جواباً ناقصاً ومتحيزاً ومشروطاً. ولذلك، تستمر المطالبة بالضمانات.

ورغم تعدد النُهج، توافق المجموعة على ضرورة متابعة الجهود المبذولة من أجل إبرام صك عالمي مُلزم قانوناً بشأن ضمانات الأمن السلبية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وترى المجموعة بأنه من شأن إبرام هذا الصك أن يُشكل خطوة هامة تجاه تحقيق أهداف تحديد الأسلحة ونزع السلاح وجميع جوانب عدم الانتشار النووي.

وتُحيط المجموعة علماً بالمناقشات الموضوعية والتفاعلية غير الرسمية التي طُرحت خلال مؤتمر نزع السلاح من ١٨ إلى ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ عملاً بمجدول أنشطة دورة ٢٠١٤ الوارد في الوثيقة CD/1978، وفي ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٥ عملاً بمجدول أنشطة دورة ٢٠١٥ الوارد في الوثيقة CD/2021 بشأن ضمانات الأمن السلبية، فضلاً عن المناقشات التي جرت في إطار الفريق العامل في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ بشأن المضيّ قدماً وفق القرار CD/2090.

وتتطلّع المجموعة إلى إجراء مناقشات موضوعية بشأن مسألة ضمانات الأمن السلبية في الهيئة الفرعية المعنية، عملاً بالمقررين CD/2119 و CD/2126.

الرئيس: أشكر السيد ممثل باكستان على بيانه وكان سعادة السفير المتكلم الأخير على قائمة المتكلمين. هل هناك من يرغب في تناول الكلمة في هذه المرحلة. لا يبدو الأمر كذلك، ولذلك فإنني أود أن أنتقل إلى تقديم إحاطة بشأن نتائج المشاورات التي أجريتها منذ تولي الجمهورية العربية السورية لرئاسة مؤتمر نزع السلاح بشأن برنامج عمل للمؤتمر بموجب المادة ٢٩ من النظام الداخلي.

وكما سبق أن أوضحت في الجلستين العامتين، بتاريخ ٢٩ أيار/مايو و ٥ حزيران/يونيه، فإن مسار المشاورات الثنائية يسير بالتوازي مع استمرار مسار الهيئات الفرعية التي تم إنشاؤها بموجب المقرر CD/2119، وبالانسجام مع أحكام المقرر المذكور، وسعيًا لتحقيق هدف مشترك بالعمل من أجل التوصل إلى برنامج عمل للمؤتمر. وكما تذكرون فقد وعدت منذ البداية بالعمل كرئيس لمؤتمر نزع السلاح بشكل شفاف وشامل لجميع الدول الأعضاء وبالتركيز على صياغة اقتراح لبرنامج عمل للمؤتمر يسعى إلى التوافق في الآراء بشأنه. وتحقيقاً لهذه الغاية، فقد وجهت الدعوة إلى جميع أعضاء المؤتمر لإجراء مشاورات معها بشأن جهود الرئاسة وبشأن عناصر برنامج عمل المؤتمر. كما حرصت على التشاور مع منسقي المجموعات الإقليمية بشكل ثنائي وفي سياق المشاورات الرئاسية الأسبوعية معهم.

وقد قدمت الدول التي شاركت في المشاورات الثنائية مقترحات موضوعية ومفيدة، وعبّرت بشكل عام عن دعمها لجهود الرئاسة، وعن ترحيبها بالمسار الذي اتخذته من أجل السعي للتوافق على برنامج عمل للمؤتمر على التوازي مع استمرار اجتماعات الهيئات الفرعية. وفي ضوء المشاورات الثنائية والدعم الذي تم التعبير عنه خلالها، وسعيًا لتحفيز المزيد من الدول

الأعضاء للانخراط في تلك الجهود، وصولاً لضمان التوافق بشأن هذا الهدف، فإنني أود أن أقترح عليكم مسودة برنامج عمل للمؤتمر تأخذ بالاعتبار ما قيل في المشاورات الثنائية التي أجريتها، وتحاول أن تبني على مسودات برامج العمل التي سبق للرؤساء السابقين اقتراحها أو العمل عليها، وتأخذ بالاعتبار القضايا الأربع الأساسية أو الجوهرية على جدول الأعمال بطريقة تحاول الحفاظ على التوازن بشأنها وتتعامل معها وفق درجة النضج بشأن إجراء المفاوضات بشأنها.

وأود التوضيح أن الهدف الأساسي في هذه المرحلة من تقديم المسودة التي ترد في الوثيقة CD/WP/608، التي أطلب من السكرتارية توزيعها عليكم، هو متابعة المشاورات بطريقة مركزة والتحفيز على إجراء نقاش مضموني بشأنها وتشجيع المزيد من الدول الأعضاء على الانخراط في المشاورات خلال الأيام القادمة، سعياً لبناء التوافق الممكن بشأنها وبما يأخذ بالاعتبار مشاغل الأمن القومي للدول الأعضاء.

وأنا أتطلع لإجراء مزيد من المشاورات مع الوفود والمجموعات الإقليمية الراغبة بشأن المسودة المقترحة بغية تطويرها والعمل على بناء التوافق بشأنها خلال الأسبوع والنصف المتبقية من الرئاسة السورية للمؤتمر. وفي الوقت الذي تقوم السكرتارية بتوزيع الوثيقة عليكم، فإنني أود الإشارة إلى أنني لا أود إجراء نقاش بشأن مضمونها اليوم وسأرحب بعقد مشاورات ثنائية إضافية مع الوفود الراغبة بتقديم مقترحات أو ملاحظات إضافية محددة، وأقترح عقد مشاورات غير رسمية في هذه القاعة، يوم الثلاثاء القادم ١٩ حزيران/يونيه، بعد أن تتمكن الوفود من دراسة المسودة المقترحة وتلقي التعليمات بشأنها وبحيث تتيح تلك المشاورات اعتماد مشروع برنامج العمل في سياق اجتماع رسمي لاحق نهاية الأسبوع القادم إذا حصل مشروع العمل على التوافق المطلوب من أجل المضي قدماً في هذا الاتجاه.

كما أنني أرجو أن يكون واضحاً أن التوافق على برنامج عمل للمؤتمر ليس مسؤولية الرئيس وحده بل هو مسؤولية جماعية تقع على عاتق جميع أعضاء المؤتمر، وتستوجب تعاونهم بشكل صادق وغير تمييزي، والتحلي بالإرادة السياسية الكافية للوصول إلى هذا الهدف. وفي نهاية المطاف، فإنني سأتعامل بواقعية مع نتائج المشاورات والجهود التي تبذلها الرئاسة. وسأمتنع عن تقديم مشروع برنامج العمل بشكل رسمي إلى المؤتمر إذا لم يحصل على التوافق المطلوب. أقصد الامتناع عن تقديمه بمشروع مقرر إذا لم يحصل على التوافق المطلوب.

هل هناك من يود أن يتناول الكلمة في هذه المرحلة؟ لا يبدو الأمر كذلك، ولذلك اسمحوا لي أن أحيل الكلمة للسكرتارية للإدلاء ببعض الإعلانات. تفضلوا.

السيد كلبوش (أمين مؤتمر نزع السلاح) (تكلم بالإنكليزية): نتوجه إليكم بالشكر سيادة الرئيس. وتودّ السكرتارية أن تُذكر جميع الوفود بأن الهيئة الفرعية ٤ ستواصل عملها مساء اليوم على الساعة ٣ بعد الظهر في قاعة المجلس بتنسيق من السيد بيونتينو، سفير ألمانيا. وسنلتقي مجدداً غداً، يوم الأربعاء على الساعة ٣ بعد الظهر، ويوم الخميس على الساعة ٣ بعد الظهر، في قاعة المجلس أيضاً.

وأود أيضاً أن أذكر الوفود بأن الهيئة الفرعية ٥ سوف تجتمع الأسبوع القادم، ابتداء من يوم الثلاثاء ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٨ على الساعة ٣ بعد الظهر في قاعة المجلس بتنسيق من

السيد امبرازيفيش، سفير بيلاروس. وستجتمع الهيئة الفرعية ٥ أيضاً يوم الأربعاء ٢٠ حزيران/يونيه بعد الظهر، ويوم الخميس ٢١ حزيران/يونيه في الصباح وبعض الظهر.

الرئيس: أشكركم على قراءة هذه الإعلانات، وبهذا فإننا نصل إلى ختام أعمالنا لهذا اليوم. الجلسة العامة القادمة، ستعقد يوم الثلاثاء في ١٩ من حزيران/يونيه ٢٠١٨ الساعة ١٠ صباحاً في قاعة المؤتمر.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٥.